

الواجبات المعرفة ام لا قلت لا يوجد من كلامه اولى الواجبات المعرفة لا  
انما هو على وجوبها فقط وكرهها اولى الواجبات وغيره اولى الخ ثم اتى  
العلماء رضي الله تعالى عنهم باختلاف في اولى الواجبات على سبعة اقوال اول  
المعرفة اذ هي اصلها في الدينونة وعليها يتفرع كل واجب وهو قول  
الشيخ الاشعري الثاني النظر في المصداق اليها لانه واجب وهو قبلها وهو  
الاستعداد الثالث اول جزئية النظر لانه السابق في الوجود على ما بعده  
وهو قول القاضي الرابع المصداق للنظر الصحيح لتوقف النظر على قصد  
بمعنى تفريق الثلثة المستراغ وهو قول امام الحرمين ويمنع القاضى  
ايضا الخامس التقليل بسهولة وقرب ما خذوه وهو قول الجاهل عده  
المبتدعة كما نقله الشيخ عز الدين العزبي في شرحه السادس النظر بالشها  
وهو قول بعض اهل السنة السابع المشك وهو قول اهل هاشم في ظا  
حيث المنزلة وردت هذه الاقوال كلها ولم يبق منها الا الاولى وبيان  
رد هاتئ المشك في الوجودية كقولنا ان الله فلا يكون مظهر المصير  
المتناقص ولا سيما على اصل صحبه الفاسد لانه كقولنا قبله لانه  
وبيان رد الثاني ان بقائه ليجب له لظنجهما ان كان مع وجوده  
ما ايضا دمد لولها في القاب من شك ونحوه فهو واجبات للثالث  
ان كان بعد تفريق الثلثة ذلك فاولى الواجبات هو الجزم بما في التاب  
بعد تفريقه لا تفريق لظنجهما وبيان رد الثالث ان يقال ان المعرفة  
الواجبة لا تحصل بالتقليل لان ليس معرفة واعلم وبيان رد الرابع  
ان يقال لا يحصل المقصد بالواجبات اذ كل متوجه اليه لا بد من التقرب  
لذات الشواغل لما يقصد وبيان رد الخامس ان يقال لا بد من التقرب  
بالمفهومية لا يتكلم صياح ثم اولى المشك لا يصح لذلك معرفة اولى  
جزا لا يصح وبيان رد السادس ان يقال هيئها للنظر لا خلوها  
بكونه اولى الواجبات مع قطع النظر عما لبسته الصحيح اولى الثاني  
باطل والمقدم في لطلقات حمله لتداخله في الاولى لانه النية في المقصد  
ولم يصح على هذا الا الاول والله اعلم بحججه عليه اذ حصلت لثلاث  
المعرفة: بواسطه البرهات ان يعلم بان تلك المعرفة انما حصلت  
بجس خالق الله تعالى فضلا عن سببها ولا اش للبرهات ولا المفكره  
المحتمل ويجوز في حصولها لا يطريق التقليل كما يقوله الفلاسفة ولا

تفريق الواجبات  
معرفة الواجبات  
معرفة الواجبات  
معرفة الواجبات

بطريق التولد كما يقول المعتزلة وانما المولى الكريم هو الذي من يفعله خلق  
فهمه الدليل ويخلق فهم المدلول عليه باثره لا يشرك له البتة ولخطا بمتنا  
هل خلق الله تعالى فيهم معرفة المدلول بقدر خلقه فهم معرفة الدليل غير  
عروضا فتصا صرحا لمحل واعامة كالموت لازم عادة كالنوم والاحتياج ولا يفر  
عقلا كما لعرضه المهر ففان الاشعري رضي الله تعالى عنه هو لان عادة  
فيصير التخلت وقا امام الحرمين هو لا يفر عقلا فلا يفر التخلت والاعراض  
ساقا كما لا شعري رضي الله تعالى عنه ثم المعرفة بهذا التخلت في حق الله تعالى  
و في حق رسوله عليه الصلاة والسلام صلى الله تعالى الامان الذي كلفنا له  
وهو سبب الاشعريك وسائر ملة الاعمى فقولك ان الامان هو حدث  
الغرض التام لنا المعرفة وهو سبب الثاني في شرح بعض الامانة لا يرب  
لمخى الامانة لغة والله تعالى الترتيب ما يحتمل الذي يجب فانه صفة العزم  
والعزم انما هو حسب لظن البشر في الآفاق فيوجب لولا ان لا يتكلم في  
فان ذلك قول بعضهم لا بد من حذف مضاف وتقد بره بعضهم لا يجب وبعض  
ما يستحيل فهدد الاسم الغزالي في كافي في العقول كمنظروه وقائل المشركين  
عام فيما لا يتكلمون من ذلك فقد لا يوجد منهم الا واحد فيقتله ويحترق  
بزعجته الاخر فيكون قتل ذلك الواحد مطلقا بقا لولا كالمذلول الصبيحة  
التي المولد منه ومع قولنا الشيخ رحمه الله تعالى يجب على كل مكلف ان يعرف  
ما يجب عليه مما لا يجب مما يدخل في الوجود تحت قدره البشرية وتجوز بذلك  
غنى الوجوب فيخفظه فان قلت فما الفرق بين الواجب الاوكل والمركب الثاني  
قلت الواجب الاوكل مفيد بالشرع والثاني مفيد بالاعتقال وهو في التقيد التام  
في حق مولانا الحق نطق على امورها الحقيقية ومنها القول والغنى الرب  
في العلامة العينية والحاسس منها الاوكل والاقتضا في بيانها في ما يجب في  
حقيقة مولانا في اذ ان تصا لى ما يجب له في معنى الادم كما في قوله عليه  
السلام دخلت امرأة النار في هرة اى لاجلها جل اى تصف بارفة التي  
لا تماثل وتنزه عما لا يليق به وعزما على ان يصنعها لى لاى وعلمه لا يراه  
لجبه الاشياء وما يستحيل عليه في قوله ما يجب له يجب على كل مكلف ان  
يصدق بانه الشريك في حقيقته كى وان لم يصدق والعرضة لذلك ونحو  
ذلك من استلوا الحاله وما يجوز انى في حق مولانا يعنى ان افعلها  
جائزة اى خلق العالم والكسرة والكسرة والا نابة والعقاب ونحو ذلك لا يجب